مجتمع

الأردن: حملة توزيع أضاحٍ لـ«قطر الخيرية»

نفذت «جمعية قطر الخيرية» بالتعاون مع «الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية» حملة توزيع الأضاحي خلال عيد الأضحى، وشملت عدداً من المناطق الفقيرة ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين والسوريين في عدد من المحافظات الأردنية، واستفاد منها نحو 2400 أسرة على مستوى المملكة. وأوضحت ممثلية قطر الخيرية في الأردن في بيان لها، أمس الخميس، أن حملة الأضاحي لهذا العام وزعت حوالي 600 أضحية بالتعاون والتنسيق مع «الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية» الشريك والداعم الأساسي لنشاطات جمعية قطر الخيرية في الأردن. (العربي الجديد)

الحرّ يحاصر أهالي الحسكة السورية

تطارد درجات الحرارة المرتفعة وانقطاع الكهرباء الأهالي في محافظة الحسكة شمال شرقي سورية، ويحاصرهم الحرّ بعد تسجيل المحافظة 50 درجة مئوية، لتجعل من الحياة جحيماً لا يطاق وسط غياب وسائل للتخفيف من الحرارة. وتتفاقم أزمة الحرّ في مدن المحافظة مع انقطاع التيار الكهربائي بشكل يومي، وتصل ساعات انقطاعه إلى 23 ساعة يومياً في معظم المناطق، الأمر الذي يزيد من معاناة الأهالي. ويعيش الأهالي مخاوف على أطفالهم بالدرجة الأولى، نظراً للأمراض التي قد تسببها موجة الحرّ. (العربي الجديد)

(باوار نذير/ Getty)

«انتهاكات جسيمة» لحقوق الإنسان في الهند

أصدرت لجنة «دلهي للأقليات» التابعة للدولة الهندية تقريراً تفصيلياً حول أحداث العنف التي تعرض لها المسلمون في الهند، إبان اعتراضهم على تغيير قانون الجنسية في فبراير/ شباط الماضي. وأكد التقرير أن السياسات التمييزية ضد المسلمين تسببت بـ «انتهاكات جسيمة» لحقوق الإنسان.

وشهدت العديد من الولايات الهندية احتجاجات كبيرة بدأت في 9 ديسمبر/ كانون الأول عام 2019، وامتدت حتى أواسط شهر مارس/ آذار الماضي، رفضاً لتغيير قانون الجنسية.

وفي إطار القانون الذي دخل حيز التنفيذ، فإن البوذيين، والسيخ، والجاينين، والبارسيين، والهندوس، والمسيحيين، الذين فروا من القمع الديني في باكستان، وبنغلادش، وأفغانستان، سيتمكنون من الحصول على الجنسية إذا أثبتوا هويتهم، وأثبتوا أنهم عاشوا في الهند لأكثر من 6 سنوات، في حين سيتم استبعاد المسلمين ممن هم في الوضع نفسه. وأوضح التقرير أن «السياسات التمييزية الموجهة ضد المسلمين قد أدت إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان». ووصف الاحتجاجات على قانون الجنسية المعدل (CAA) بأنها «شرعية وسلمية». وأكد أن «العنف كان منظماً وممنهجاً»، لافتاً إلى أن «عصابات مكونة من 100 إلى 1000 شخص هاجمت المسلمين ومنازلهم ومتاجرهم وسياراتهم ومساجدهم وممتلكاتهم الأخرى».

أضاف أن تلك العصابات رفعت خلال هجماتها ضد المسلمين شعارات مثل «سلامٌ على الإله رام»، و«مودي مزق هؤلاء المسلمين» في إشارة إلى رئيس الوزراء ناريندرا دامودارداس مودي.

(الأناضول)

خسارة مستشفيات مصر في الأضحى

القاهرة ـ **العربي الجديد**

توفي عشرة من أعضاء الطواقم الطبية العاملة في المستشفيات المصرية، خلال إجازة عيد الأضحى، تأثراً بإصابتهم بفيروس كورونا الجديد، وهم خمسة أطباء وممرضتان، وصيدليان، وإداري واحد. وتوفي الدكتور سلامة لويس، استشاري الأمراض الصدرية بالقاهرة، ورئيس قسم الصدر السابق في «مستشفى صدر العباسية» في ليل وقفة عيد الأضحى، يوم الخميس 30 يوليو/ تموز الماضي، وقد أصيب بالفيروس نتيجة مخالطة المصابين بكورونا من خلال عمله في عيادته الخاصة. وفي محافظة الدقهلية، توفي الدكتور علي المرسي، استشاري النساء والتوليد في «مستشفى المنزلة المركزي» في أول أيام عيد الأضحى. وتوفي الدكتور محمد نادر، اختصاصي الأمراض الصدرية في «مستشفى صدر المعمورة» بمحافظة الإسكندرية، في ثاني أيام عيد الإضحى. وصبيحة أول أيام العيد، توفي الدكتور الصيدلي علاء عامر، من محافظة الإسماعيلية، رئيس مجلس إدارة مركز شباب سرابيوم. أيضاً، توفيت في أول أيام عيد الأضحى، الممرضة منيرة محمود، اختصاصية التمريض بقسم عناية القلب في «مستشفى دكرنس العام» في محافظة الدقهلية. بدورها، أعلنت جامعة «المنصورة» في أول أيام العيد، عن وفاة المهندس عصام جمعة، مدير الإدارة الهندسية في «مستشفى الأطفال الجامعي» متأثراً بإصابته بالفيروس، وذلك بعد يومين فقط من حجزه بالحجر الصحي بالجامعة. في ثاني أيام العيد، توفي في مدينة المحلة الكبرى، بمحافظة الغربية، الدكتور مجدي الدميري، استشاري المسالك البولية في «مستشفى المحلة العام».

وتوفي في ثالث أيام العيد، صباح يوم الأحد الماضي، الدكتور عبد الوهاب السعدني، استشاري ورئيس قسم عناية الأطفال في «مستشفى المنصورة العام الجديد». وفي ثالث أيام العيد، أيضاً، توفي الصيدلي، محمد حمزة، في مركز منوف بمحافظة المنوفية. كذلك، توفيت الممرضة هدى صلاح، ممرضة رعاية الجراحة في «معهد القلب القومي» فرع المطار، صباح الأحد.

ووفقاً لتقديرات غير رسمية، يرتفع عدد ضحايا الأطباء من جراء إصابتهم بالفيروس إلى 176 طبيباً، بالإضافة إلى سبعة وثلاثين صيدلياً، وست وأربعين ممرضة، قضوا في معركتهم في الصفوف الأولى ضد الوباء العالمي، منذ الإعلان عن أول إصابة به في مصر، في الأول من مارس/ آذار الماضي. وفي مطلع يوليو/ تموز الماضي، أحال البرلمان المصري، مشروع قانون تقدم به ووقّع عليه أكثر من ستين عضواً، بتعديل القانون الخاص بتكريم الشهداء، بإضافة الأطباء وطواقم التمريض والعاملين في قطاع الصحة أثناء جائحة فيروس كورونا مع اعتبارهم شهداء، إلى القانون رقم 16 لسنة 2018 الخاص بصندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية، وأسرهم.

وكانت نقابة الأطباء في مصر قد أعلنت بعد اجتماع نقيبها حسين خيري مع رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، ومستشار الرئيس المصري للصحة والوقاية محمد عوض تاج الدين، أنّه تم الاتفاق على معاملة الأطباء المتوفين نتيجة الإصابة بفيروس كورونا باعتبارهم «شهداء» مثل الجيش والشرطة من الناحية المالية. وفي سياق متصل، وافق مجلس النواب (البرلمان) المصري، على زيادة بدل مخاطر المهن الطبية. ونص قرار الزيادة على أنّه «بالإضافة إلى ما يتقاضاه أعضاء المهن الطبية المخاطبون بأحكام هذا القانون من بدلات أخرى مقررة عن مخاطر العدوى في أي تشريع آخر، يمنح أعضاء المهن الطبية المشار إليهم بدل مخاطر المهن الطبية شهرياً، وفقاً للفئات الآتية: 1225 جنيهاً (77 دولاراً) للأطباء البشريين. و875 جنيهاً (55 دولاراً) لأطباء الأسنان والصيادلة والبيطريين واختصاصيي العلاج الطبيعي. و790 جنيهاً (49 دولاراً) لاختصاصيي التمريض العالي والكيميائيين والفيزيائيين. و700 جنيه (43 دولاراً) للحاصلين على الدبلوم الفني في التمريض، والفنيين الصحيين.

إسكان

أعلنت لجنة الإسكان في النقابة العامة لأطباء مصر، عن بدء فتح باب حجز الشقق السكنية في حدائق أكتوبر، بمساحات عدة، وأنظمة سداد مختلفة. وأوضحت اللجنة شروط التقدم، وهي: أن يكون المتقدم مصرياً، وألا يزيد عمره عن خمسين عاماً، وألا يكون هو أو زوجته قد حصلا على شقة مدعومة من الدولة من قبل.

تحقيق

حتى الآن، يشعر اللبنانيون المنكوبون انهم يلملمون نكبتهم وحدهم. هم الذين لم يعوا ما حل بهم من موت ودمار، وجدوا انفسهم يتوجهون إلى بيوتهم وأحيائهم في محاولة لإزالة الركام. يعينهم متطوعون، في ظل غياب الدولة

ما بعد الانفجار

سكان بيروت مشرّدون ويلملمون الركام

بيروت ـ **سارة مطر**

مع شروق شمس يوم جديد، يتكشّف أكثر فاكثر حجم الدمار الذي طاول بشكل أساسي العاصمة بيروت وسكانها، وقد فاق حجم الدمار القدرة على التصوّر، بعدما أدى الانفجار في مرفأ بيروت إلى سقوط مئات القتلى والجرحى والمفقودين، عدا عن تشريد آلاف العائلات القاطنة في قلب العاصمة أو المناطق المحيطة للمرفأ، بعد انهيار منازلها أو تصدّعها أو تطاير واجهاتها الحديدية والزجاجية، من دون أن يرد أحدها أي اتصال بشأن التعويضات.

وفي جولة ميدانية لـ «العربي الجديد» في منطقتي الجميزة ومار مخايل النهر المحاذيتين لموقع الانفجار، واللتين تعرضتا لنسبة كبيرة من الدمار خصوصاً أن أبنيتهما قديمة وبعضها تراثي، يصيبك الذهول من هول الكارثة. الدمار شامل ومرعب من الجدران والأسقف المنهارة إلى القضبان الحديدية والواجهات الزجاجية المتناثرة. والحزن كبير، بعدما هُجّر العديد من سكان المنطقتين، في حين نام آخرون على ما بقي من فرشات في بيوتهم وتناوبوا على الحراسة الليلية خوفاً من السرقات.

«في مبنى سكني واحد، سُجّلت تسع وفيات من عائلات عدة»، تقول ماغي لـ «العربي الجديد». تضيف: «الحمد لله أنّ خسائرنا اقتصرت على الماديات من دون وقوع جرحى وشهداء كما حدث مع جيراننا. لكن يصعب التعبير عن حالة الرعب والذعر التي شعرنا بها لحظة وقوع الانفجار. كنت مرفقة ابنتي وابني في المنزل بينما زوجي في عمله، صرخ لولداي ثم بكت ابنتي، قبل أن تتفقد الأضرار الجسيمة التي حلّت في البيت بعد زوال الغبار وانقشاع الرؤية. لا أبواب ولا نوافذ ولا جدران ولا شيء سوى بقايا أثاث وحطام. سيارتي أيضاً تحطمت بالكامل».

من جهته، يقول مهندس إحدى الشقق في منطقة مار مخايل: «بيروت احترقت، وعدنا مائة سنة ضوئية إلى الوراء. الشقة التي أنجزتها وفريق عملي وكنت في صدد تسليمها الأسبوع المقبل إلى صاحبها تدمّرت كلياً، ولا من يسأل ويعوّض علينا الخسائر». يتابع: «المشهد مؤلم والمصاب جلل، ولا أعرف من أين لي أن أعيد إعمار هذه الشقة وتجديدها للمرة الثانية على التوالي».

كارثة على الجميع

في منطقة الجميّزة، يتحدث أحد المواطنين بحسرة عن منزله الذي دمّر بالكامل، والذي لا يمكن الصعود إليه خوفاً من انهيار ما بقي منه. يقول لـ «العربي الجديد»: «تهجّرنا أنا وعائلتي من منزلنا إلى منزل أهلي، لكنني منذ أول ليلة لوقوع الانفجار أواظب على السهر أمام منزلي خوفاً من السرقات. كما نتعاون وأبناء الحي على حراسة ممتلكاتنا، وقد أحبطنا أكثر من محاولة سرقة». يتابع: «هذه حقاً كارثة على الجميع، وعلى مختلف الأصعدة».

وأمام منزله في شارع الجميزة، يحمل العم محبوب أبي نادر، الرجل الثمانيني، عصاه، ويتجوّل متفقداً أحوال أبناء حيّه ومنطقته، وهو الذي ارتطم بسقف منزله لحظة الانفجار وأصيب برضوض وآلام حادة. بهدوء شديد وجسد منهك، يمشي أبي نادر والحزن في عينيه، قبل أن يبكي لدى حديثه عن بيروت ولبنان. يقول لـ «العربي الجديد» إنها جريمة بحق أبناء الوطن، ربما تكون جريمة مدبرة، فالمشهد أكثر وجعاً وإيلاماً من مشاهد الحرب الأهلية اللبنانية. كما أنها فاجعة غير منتظرة في بلد مثل لبنان يُفترض ألا يكون على علاقة بهذه المواد المتفجرة».

ويأسف لـ «غياب المسؤولين الحقيقيين وغياب المحاسبة والمساءلة، إذ حتى هذه الساعة لا أحد يعرف حقيقة ما حدث».

متحدثاً عن أضرار كبيرة لحقت بمنزله، اضطرته إلى التفتيش عن أكثر بقعة آمنة وسط منزله وما بقي من فرش ليقضي ليالیه».

المصاب واحد لدى أصحاب المحال والشركات في المنطقتين، وقد انهمكوا مع فرق المتطوعين الذين قدموا من مختلف المناطق اللبنانية في رفع الركام بالتعاون مع اليات الهيئة العليا للإغاثة وفرق الإسعاف والإنقاذ.

يجلس المصور الصحافي بندلي غرابي أمام استديو التصوير الخاص به، والذي افتتحه والده منذ عام 1950. يقول: «راح المحل كله، راح تعب السنوات. لم يبقَ لي من العدّة سوى كاميرا واحدة، غير أنني الآن المكان لحراسة الحي ومساعدة الجيران، علماً أننا نشهد العديد من مبادرات مد يد العون للتنظيف ورفع الحطام، كما أن هناك من يوزعون الطعام والشراب في محاولة للصمود معاً في وجه الفاجعة».

مهندسون متطوعون

وفي ما يتعلق بالعمل الميداني من قبل متخصصين للكشف عن الأضرار، يكشف نقيب المهندسين في بيروت جاد تابت لـ «العربي الجديد»، عن اجتماع لوضع خطة عمل وتوزيع المهام بين المهندسين الذين سيتطوّعون لمساعدة أهالي العاصمة الذين تضرّرت منازلهم. يضيف: «قمنا يوم الأربعاء بجولة ميدانية اعتمدنا فيها على خارطة بيروت، وقسّمنا العاصمة إلى خمس مناطق أساسية تُعتبر المناطق الأكثر تضرراً، هي الكرنتينا والرميل والجميزة ومار مخايل والحكمة (القريبة من مناطق الانفجار والتي تضررت كثيراً). وسنشكل لجنة مهندسين لكل منطقة وستبدأ جولاتها لتقييم الأضرار، ووزّع المهندسون على فرق عمل، ويشمل كل فريق مهندسين مدنيين ومعماريين ومهندسي كهرباء وميكانيك».

ويوضح أنّ «المرحلة الثانية من عمل المهندسين ستشمل مناطق الأشرفية ووسط بيروت التجاري وزقاق البلاط وغيرها، على أن نتابع العمل على صعيد العاصمة ككل». يتابع تابت: «ننسق مع محافظ مدينة بيروت مروان عبود ورئيس بلديتها جمال عيتاني ومع الهيئة العليا للإغاثة، من أجل عمليات مسح الأضرار على اختلافها. وطلب مني المحافظ التركيز على المباني الأثرية، خصوصاً أن العديد منها قد دُمّر من جراء الانفجار». لافتاً إلى أنّ «النقابة تنسق مع وزارة الثقافة في هذا الشأن».

خط ساخن ودوريات

في السياق نفسه، يقول عيتاني لـ «العربي الجديد»: «البلدية كلّفت مهندسين متخصصين للقيام بجولة تشمل مسحاً كاملاً للأبنية وتحديد تلك التي باتت منشآتها خطيرة، لمعرفة كيفية التعاطي معها، وتلك التي تضررت واجهاتها». يضيف: «يبدأ اليوم نحو 150 مهندساً بأعمال المسح، بالتعاون مع نقابة المهندسين وشركات الهندسة. كما وجّهنا آليات البلدية وفرق عمل ومقاولين عملوا على إزالة الركام من أجل فتح الطرقات وتأمين حركة السير. كما أننا نتولى فرز الألمنيوم والزجاج وجمعهما في بقعة محددة لتدويرهما».

يضيف: «توجّه أكثر من 200 متطوع إلى العاصمة للمشاركة في عمليات الكنس والتنظيف وجمع الركام من الشارع ومساعدة الأهالي في رفع الأضرار داخل منازلهم، وإغلاق النوافذ والأبواب وغيرها بالبلاستيك مؤقتاً ليُصار لاحقاً إلى تركيب واجهات زجاجية وحديدية. وتصلنا كذلك مساعدات غذائية تُوزّع على أهالي العاصمة. كما أننا نواصل طلب الدعم من الدول والبلديات الصديقة من أجل إرسال المساعدات الغذائية والطبية لتوزيعها على المحتاجين من الأهالي».

ويكشف عيتاني أنّ البلدية «خصّصت خطاً ساخناً لتلقي مناشدات كل مواطن تدمّر منزله، ونعمل على تأمين مسكن بديل مؤقت له، وهناك الكثير من المناطق ورؤساء البلديات الذين أبدوا استعدادهم لتقديم المساكن. وخصّصنا دوريات من حرس البلدية بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي لحماية المنازل والممتلكات من السرقات». يضيف: «تضرر نحو 300 ألف شخص في العاصمة، أي نحو 75 ألف عائلة متضررة. وقد طلبت الهيئة العليا للإغاثة من كل مواطن متضرر تصوير الأضرار وكتابة تقرير بذلك، وقد بدأت بعمليات المسح». وعن مدى إمكانية حصول المتضررين على تعويضات، يجيب عيتاني: «ليس علينا سوى التأمل خيراً، لكن بالطبع لا قدرة للبلدية على التعويض، فالأضرار جسيمة جداً».

أسلوا مجلس الوزراء

أما الأمين العام للهيئة العليا للإغاثة اللواء محمد خير، فيؤكد أنه «من المستحيل الحديث خلال 24 ساعة فقط عن أرقام دقيقة لحجم الأضرار والخسائر وعدد المتضررين من جراء هذه الكارثة التي لم يشهد لها لبنان مثيلاً على مدار 30 عاماً». ويقول لـ «العربي الجديد»: «ما زلنا حالياً في مرحلة فتح الطرقات وإزالة الركام. كما بدأ الجيش اللبناني بمسح الأضرار، وسنرى النتائج التي ستؤول إليها عمليات المسح الميداني».

وعن التعويضات لأهالي المتضررين، يقول خير: «عليكم أن تسألوا مجلس الوزراء، لكنني متفائل في حال حصلنا على دعم خارجي»، مشيراً إلى أنه يعتقد أنّ «ميزانية الدولة تتحمّل تعويض خسائر المنازل فقط، لكنها بالطبع لا تتحمل كلفة إعادة إعمار المرفأ». يتابع: «مهامنا تتطلّب مسح نحو 10 آلاف مبنى، علماً أن كل مبنى عبارة عن 10 طوابق، ما يعني أنّ المسألة تتطلّب وقتاً لمعرفة الأضرار الحقيقية، غير أنّ الرقم الأولي ووفق تحليلي يشير إلى أنّ نحو 80 ألف بيت قد تضرّر في العاصمة ونحو 40 ألف محل، لكن حالياً المرحلة هي للعمل على الأرض والنتائج لا نعرفها بعد، وعدا ذلك كلام غير صحيح».

استشارات قانونية

من جهته، يوضح المدير التنفيذي في المركز اللبناني لحقوق الإنسان فضل فقيه، أنّ «المركز أطلق مبادرة إنسانية تُعنى بتقديم المساعدة القانونية عبر خط ساخن، وذلك من أجل تقديم المعونة والاستشارة القانونية لأصحاب ومستأجري المنازل المتضررة بهدف حماية حقوقهم، والإبلاغ عن أي خروقات وانتهاكات لحقوق الأفراد أو الجماعات من جرّاء حالة الطوارئ المعتمدة في البلد. ونتوقع حدوث مشاكل قانونية فيما يخص المنازل المتضررة، لا سيما الذين تدمرت منازلهم بالكامل. وسنقدم استشارات قانونية حول من سيقوم بعملية الإصلاح والترميم وإعادة الإعمار والصيانة، فهل يقع ذلك على عاتق المستأجر أو صاحب الملك؟ وما هو وضع مالكي المنازل من دون سندات وغيرها من المواضيع القانونية؟».

وعن أهمية المبادرة، يقول: «لا شك أنها ترفع جزءاً من العبء عن كاهل الأهالي المتضررين، إذ إن المركز يضم محامين ناشطين في مجال حقوق الإنسان». يضيف: «للأسف حجم الكارثة كبير وقد خلّف الانفجار مشاكل إضافية لا طاقة للناس على تحمّلها ومواجهتها. ونحن بدورنا نعمل مع منظمات أخرى ضمن منتدى المنظمات المحلية العاملة في الشق الإنساني أو التطويري». ويكشف أنّ المركز أطلق «مبادرة ثانية تتعلق برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي قد يتعرض لها البعض خلال هذه الفترة». وبرزت العديد من المبادرات الفردية الداعمة للأهالي الذين تضررت منازلهم، حيث أعرب عدد من المهندسين على وسائل التواصل الاجتماعي عن استعدادهم لتقديم خبراتهم، والمساعدة في تأمين مواد البناء لترميم البيوت المتضررة من دون أي مقابل أو بنصف السعر، واضعين أرقام هواتفهم بالتصرف.

يزيلان الركام (حسين بيضون)

300,000

هو عدد الأشخاص الذين تضرروا في انفجار مرفأ بيروت، أي نحو 75 ألف عائلة، بحسب رئيس البلدية جمال عيتاني

هذه الحالة النفسية للأطفال بعد صدمة انفجار مرفأ بيروت

صدمة الانفجار المدوّي في مرفأ بيروت لم تنته بعد لا سيما لدى الأطفال. القلق المفرط والتعلّق الزائد بالوالدين هو أحد تبعات ما عاشوه

بيروت ـ **أورنيلا عنتر**

لسنوات طويلة، سيتذكّر اللبنانيون أين كانوا وماذا كانوا يفعلون في يوم الرابع من أغسطس/آب 2020، بعد الظهر، لحظة اندلاع الانفجار المدوّي في مرفأ بيروت. يوسف، ابن السنة ونصف السنة، بكى لحظة حدوث الانفجار وغطى أذنيه بيديه ثم عاد لينسى ما حدث كأن شيئاً ما كان. لكن هذا ليس حال أخيه إبراهيم الذي يكبره بثلاث سنوات والذي لا يتوقف، منذ ليل الثلاثاء، عن رواية ما شاهده وما شعر به يومها. تقول والدتهما، سماح سيباني، إن ابنها البكر لم يبكِ في اللحظات الأولى التي تلت اندلاع الانفجار وتضرر منزلهم الكائن في منطقة السبرز في بيروت. وتضيف: «في البداية كان لا يزال تحت هول الصدمة الكبيرة التي حلّت بنا». بعد ذلك، لم يتوقف إبراهيم عن ترداد تسلسل الأحداث من سماع دويّ الانفجار إلى تحطم زجاج البيت، كشريط قديم يعيد النغمة نفسها باستمرار.

تقول المعالجة النفسية المختصة باللعب العلاجي لدى الأطفال، مهى غزالة، إن «تكرار الرواية نفسها للحادث هو أحد ردود الفعل الطبيعية لدى الأطفال الذين يختبرون صدمات نفسية من هذا النوع». تشرح أكثر: «تختلف ردود الفعل من طفل إلى آخر حيث يعمد بعضهم إلى التعاطي مع الحادث، وكأنه لم يحدث أبداً ما يدفع الأهل إلى الظن خطأً أن الحادث لم يكن له تأثير على ولدهم، فيما البعض الآخر يعيش حالة من القلق المفرط والتعلّق الزائد بوالديه، إضافة إلى الإكثار من الحديث عمّا جرى».

ينطبق كلام غزالة على ما يعيشه الطفل إبراهيم منذ اندلاع الانفجار ولغاية اليوم. تقول والدته إنّ ابنها البكر يرفض أن يبتعد ولو للحظات معدودة عن والديه، وتضيف: «يواظب إبراهيم على البكاء ومناداتي ووالده إذا ما استيقظ من النوم ولم يجدنا في السرير بجانبه، ولا يهدأ قبل أن نهرع إليه». الخوف الذي يستحوذ على الطفل البالغ من العمر أربع سنوات ونصف يرافقه في يوميّاته بالدقائق والساعات. تقول والدته إنّ الأصوات التي يسمعها ابنها جرّاء أعمال الترميم التي يشهدها ميناؤهم والمباني المجاورة تقلقه إلى حدّ بعيد. «هذا انفجار جديد؟»، يسألها مضطربا كلّما دقّ أحد الجيران مسماراً في الحائط أو نزع باباً مخلّعاً من الخشب كان لا يزال معلّقاً مكانه بعد الانفجار.

تعتبر غزالة أنّ ردود الفعل هذه طبيعية جدّاً شرط أن تنحسر بعد أسابيع قليلة من الحادث. وتضيف: «في حال استمرّت هذه الحالة لدى الطفل لفترة أطول، فذلك يعني أنّه عالق في لحظة الصدمة ويحتاج عندها إلى متابعة اختصاصية».

الطفلة كارما البالغة من العمر سنتين، والتي كانت في منزل جدّيها لأمها في منطقة الجناح (جنوب بيروت) لحظة وقوع الانفجار تكرّر ما يفعله إبراهيم. تعيد الرواية نفسها كل ساعة أو ساعتين، وتحكي كيف تحطّم الزجاج وكيف كانت «كوكي» (قاصدة نفسها) خائفة جداً في تلك اللحظة. يقول والدها مجد قانصو إنّ ابنته التي تنام عادة في غرفتها ترفض اليوم النوم إلا في حضن والديها وفي سريرهما، ليس خوفاً من البقاء وحدها فحسب، بل لأنها تشير إلى الزجاج الذي يعلو سريرها في غرفتها وتقول لوالدتها «شيلي هيدا»، طالبة منها نزع الزجاج من مكانه.

التجربة نفسها تعيشها سيرين طبّارة مع ابنها علي البالغ من العمر أربع سنوات، والذي يرفض أن يفارق أمه لحظة واحدة خلال الليل أو النهار. تعلّق والدته: «كان ابني مستقلاً جداً نسبياً لعمره، يدخل الحمام وحده، يلعب وحده، وينام وحده في غرفته. لكنه يرفض أن أبتعد عنه لثوانٍ معدودة منذ وقوع الانفجار».

في سياق آخر، تحكي غزالة عن العدد الكبير من الأهالي الذين تواصلوا معها، وعبّروا لها عن شعورهم بالذنب تجاه أطفالهم لأنهم لم يتمكنوا من تمالك أعصابهم أمام الأطفال لحظة وقوع الانفجار. تتحدث غزالة عن ضرورة ألا يتعامل الأهالي مع انفسهم بقساوة وأن يعوا أنهم كانوا، ولا يزالون، في ما يعرف بـ«وضعية النجاة».

تشدد غزالة على أن ما شهده لبنان يوم الثلاثاء أمر غير طبيعي بتاتاً، وأنّ عبارة «قطوع ومرق» (موقف صعب ومضى في حاله) التي يلجأ إليها اللبنانيون بالعادة في ثقافتهم للتخفيف من هول المصائب التي تعصف بهم لا يمكن لها أن تنطبق هذه المرة على ما جرى. تضيف: «على اللبنانيين الراشدين أن يحزنوا وأن يواجهوا حزنهم بدلاً من أن يهرب كل منهم على طريقته. عليهم أن يبكوا أو أن يناموا أو أن يتحسّروا على ما حدث بهم». تختم: «إذا لم يساندوا أنفسهم هذه المرة لن يتمكّنوا من مساندة أطفالهم».

أصرت على المشاركة في إزالة الركام (حسين بيضون)

لم يسلم الأطفال من الانفجار (حسين بيضون)

عمال وافدون يحتفلون بانتهاء الحظر في الكويت بسبب كورونا

واجهت الكويت ارتفاعاً في أعداد الاصابات بفيروس كورونا، ما دفع البلاد الى عزل المناطق التي شهدت تفشياً للفيروس دام ثلاثة أشهر، حيث يقطن الوافدون بشكل خاص، ما أثّر على وظائفهم وحالتهم النفسية واطفالهم

عاملة نيبالية تعود الى بلادها (ظارايان مهارجان/ Getty)

الكويت ـ **خالد الخالدي**

تغيّرت الحياة كثيراً في المناطق التي قرّرت السلطات الصحية في الكويت عزلها كلياً لمدة تجاوزت الثلاثة أشهر بسبب ارتفاع أعداد الإصابات بفيروس كورونا فيها، وقد اتخذ سكانها الاحتياطات اللازمة لضمان عدم عودة الفيروس إليها مجدداً. وكانت السلطات الصحية قد فرضت حجراً كاملاً على منطقتي جليب الشيوخ والمهبولة بدءاً من شهر إبريل/ نيسان الماضي، وانتهى في مطلع يوليو/ تموز الماضي بسبب تزايد عدد الإصابات بكورونا في هذه المناطق، كما افتتحت مستشفيات ميدانية في هذه المناطق للتقليل من الضغط الموجود على المستشفيات العامة. وعلى الرغم من استمرار الحظر الجزئي بين التاسعة مساء والثالثة صباحاً في البلاد، فإنّ آلاف الوافدين الذين كانوا يعيشون في المناطق المعزولة عادوا إلى أعمالهم في المؤسسات الحكومية والخاصة، وسط حذر شديد من عودة انتشار الفيروس إلى مناطق الوافدين المكتظة بالسكان، ما يزيد من احتمال تفشي الفيروس. يقول عثمان الشعيبي، وهو مقيم سوري يسكن في منطقة جليب الشيوخ، إنّه لم يستطع الخروج من المنطقة على مدى ثلاثة أشهر. ويوضح أن «مدة الحظر كانت عبارة عن معاناة حقيقية بالنسبة لسكان المنطقة. الجميع فقد عمله بسبب كورونا ومنع التجول. عودة الحياة إلى شوارع المنطقة تعني عودة الجميع إلى أعمالهم ووظائفهم».

ويعمل الشعيبي مقاولاً للبناء، ولم يتمكن من استكمال مشاريع البناء التي كان يقوم بها بسبب الحظر. يقول: «لم ينقطع رزقي وحدي، بل انقطع رزق أكثر من 36 عاملاً في الكويت وخارجها».

من جهته، يقول بسيوني أحمد وهو مصري يقيم في منطقة المهبولة، لـ «العربي الجديد»: «عانيت نفسياً مع عائلتي الصغيرة بسبب الحظر. أموري المالية كانت جيدة والشركة التي أعمل بها طلبت مني متابعة العمل من البيت، ولم تسرحني من وظيفتي، لكن التوتّر الذي عاشته المناطق المحظورة كان كبيراً». في اليوم الأول لانتهاء الحظر، خرج بسيوني مع عائلته للتنزه على شاطئ البحر. يقول لـ «العربي الجديد»: «كانت الحياة مختلفة تماماً، واختلفت النظرة إليها في عيني وعيون أطفالي الذين ابتهجوا بعد سماع الأخبار السيئة حول كورونا».

لم ينقطع رزقي وحدي، بل انقطع رزق أكثر من 36 عاملاً يعملون لدي

نقدّر جهود الحكومة ففي نهاية الأمر كان الحظر الكلي لصالحنا

ويقول شهيد الحق محمد، وهو عامل نظافة بنغلادشي يعيش في منطقة جليب الشيوخ لـ «العربي الجديد»: «الأشهر الثلاثة التي قضيتها في الحظر الكلي تشبه السجن تماماً. كنا نأكل ونشرب فقط. وبما أن الشركة التي أعمل لديها امتنعت عن دفع راتبي، كنت أضطر إلى الوقوف ساعات طويلة في طوابير للحصول على الطعام الذي تقدمه الجمعيات الخيرية لنا».

وسط انتهاء الحظر الكلي، يقول شهيد الحق: «ذهبت إلى مقر الشركة التي أعمل لديها مع العمال الذين يسكنون معي، وسألناهم عن وضعنا القانوني، فطالبونا بالعودة إلى العمل من دون أن يدفعوا لنا رواتب الأشهر الماضية. لكن هذه العودة أفضل من لا شيء، خصوصاً أن الآلاف فقدوا وظائفهم إلى الأبد في الكويت». من جهته، يقول أحمد الشويطي، وهو سوري مقيم في الكويت، لـ «العربي الجديد»: «نقدّر جهود الحكومة، ففي نهاية الأمر كان الحظر الكلي لصالحنا وصالح البلاد، وحتى لا تنهار المنظومة الصحية لدينا». ويشبّه الشويطي، الذي قدم من مدينة دير الزور في سورية إلى الكويت قبل سبع سنوات، شعور إنهاء الحظر بشعوره وهو يغادر مدينته التي دمرتها الحرب ليعيش في الكويت مع أشقائه الذين يعملون فيها منذ 35 عاماً.

ويسمح رجال الشرطة المتواجدون عند الحواجز الأمنية التي كانت تحيط بالمناطق المحظورة للمواطنين الكويتيين القاطنين فيها أو المنتمين إلى فئة البدون، بالدخول والخروج منها كل يوم، فيما يمنع الوافدون من التحرك من دون تقديم سبب واضح.

إلا أن تركي الرشيدي، وهو شرطي عمل على أحد الحواجز الأمنية، يقول لـ «العربي الجديد»: «السماح بخروج أحد من المنطقة المحظورة يكون تقديرياً وفي أيدي رجال الأمن، الذين تلقوا تعليمات شفهية بالسماح للمواطنين بالدخول والخروج من هذه المناطق بسبب قلة عددهم».

وعن الحظر الكلي المفروض في هذه المناطق، يقول الشرطي الذي عمل ثلاثة أشهر كاملة عند نقطة أمنية على حدود المنطقة: «كان الأمر مرعباً. رأيت نظرات الخوف والقلق والتوتر على وجوه العمال الوافدين، إضافة إلى الملل واليأس. ما زلت أذكر عاملاً من أفغانستان أخبرني عن أبنائه وكان يريني صورهم ومقاطع فيديو مسجلة على هاتفه المحمول قبل أن يبكي ويخبرني أنه متضايق من الحظر وفاقد لوظيفته ولا يمكنه أن يرسل شيئاً لأبنائه». ولم تقتصر الفرحة على العمال الوافدين الذين شكلوا غالبية سكان هذه المناطق، بل امتدت إلى المواطنين الكويتيين، وهم أقلية بحسب ما تشير إحصائيات الهيئات الحكومية.